دلالة المعنى على المحذوف

أ.م.د.محسن حسين علي

المُقدِّمة

الحمدُ لله على جميع محامدهِ كلِّها، والصلاةُ والسلامُ على خير الأنام محمَّدٍ وآله الطيبين الطاهرين.

أمَّا بعد: فإنَّ المعاني هي مقاصِدُ المُتكلِّمين، ولا قيمةَ لأيِّ كلامٍ إذا لم يُؤدِّ معنًى من المعاني، أو غرضًا من الأغراض؛ لذا فقد عدَّ العتابي المعاني أُسَّ الكلام، وهي المُرتكزُ الذي تنشأ عليه الألفاظ، وما الألفاظُ إلَّا أجسادٌ تضمُّ أرواحًا، ولا أهميَّةَ للجسد من دون الروح[1]، وعليهِ فإنَّ هذا البحثَ يُسلِّطُ الضوءَ على علاقة المعنى بالمحذوف، ذلك أنَّ المعنى قد يُنبئُ عن محذوفٍ اكتُفِيَ بالمذكور الدالِّ عليه، أو أنَّ المعنى معروفٌ ومفهومٌ لدى السامع، فيُغني هذا الفهمُ عن ذكر المحذوف ويُعدُّ ذكرُهُ – مع معرفتهِ من قِبَل السامع- هُراءً، وقد تُغني الحالُ المُشاهدة، أو المُرافقة للحدثِ عن ذكر ألفاظ سَدَّتْ الحال المرئيَّة مسَدَّها، فيكون ذكرُها مع إغناء الحال عنها إسفافًا لا طائلَ تحته.

وقد يقودُ المعنى الذي يتمخَّضُ عنه النصُّ إلى التأويل، إذ لا يصحُّ الأخذُ بظاهر النصّ حينما يتعارضُ هذا الظاهرُ مع العقل والفطرة السليمة كالآيات القُرآنيَّة التي ظاهرُها يُفيدُ التجسيم الذي لا يستقيمُ مع ما وصفَ اللهُ تعالى ذاته به كقوله تعالى: ﴿❐◆❻ ◆↗🖉🕭🖂𝌆◆❐ ❐◆🖂▦✹🕒 →📻■🖬🖂☺↘➿◉🖉✂◆❐﴾ [سورة الفجر: 22] وقوله تعالى أيضًا: ﴿✂🖉★ ❑▫♦🗀❑↗❐③↙⑨☇⑨③◆⑨← ✂🖉﴾ [الفتح: 10] فلو حُمِلَت هذه الآياتُ الكريمةُ على ظاهرها كان ذلك من باب تجسيم الله تعالى اللهُ عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا، إذ وصفَ ذاتهُ بأنَّه ﴿⊠↗⇦⑥⊠★ 🕗🔍○🔍🖬↙✥🔍☺⊠🗪 ▪"➘⑩♦➿◉🖉﴾ [الشورى: 11].

واقتَضَتْ مادَّةُ البحث أنْ أُقسِّمهُ على النحو الآتي:

- **تمهيد:** بعنوان (المعنى والصناعة) ذكرتُ فيهِ أهميَّة المعنى، وأهميَّة الصناعة، والتفات المُعرب إلى المعنى تارةً على حساب الصناعة، أو التفاته إلى الصناعة على حساب المعنى تارةً أخرى.
- **المبحث الأوَّل:** المعنى دليل المحذوف: ذكرتُ فيه أنَّ المعنى قد يقودُ إلى تقدير محذوف، أغنى ذلك المعنى عنه.
- **المبحث الثاني:** التأويل دليل المحذوف: ذكرتُ فيه أنَّ المعنى قد يقودُ إلى التأويل، والتأويل بدورهِ يقودُ إلى تقدير محذوف.
- **المبحث الثالث:** الحال دليلُ المحذوف: ذكرتُ فيهِ أنَّ الحالَ المُشاهدة قد تُغني عن ذكر محذوف، وتكونُ الحال دالَّة عليه.

وأنهيتُ البحثَ بخُلاصةٍ له.

أمَّا المصادرُ التي أعتمدتُ عليها في هذا البحث، فكانَ كتابُ سيبويه على رأسِها وكتابُ المُقتضب للمبرِّد، وكتاب الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباريّ، وغيرها.

وأسألُ الله تباركَ وتعالى أنْ يُوفِّقنا لخدمة لغة كتابه العزيز، إنَّه سميعُ الدُعاء.

الباحث

التمهيد

- المعنى والصناعة -

من ما لا شكَّ فيه أنَّ للمعنى أثرًا واضحًا في تقرير أمورٍ تقتضيها الصناعة النحويَّة، إذ لابُدَّ من معرفة المعنى، وفهم مقصود النصّ ليتسنَّى لصاحب الصناعة إعرابُ ما ظاهرُهُ موافقٌ للصناعة ومُخالِفٌ للمعنى إعرابًا صحيحًا مُنسجمًا مع المعنى، من ذلك إعرابُ أحد مشايخ الإقراء لتلميذهِ كلمة (نَعَمْ) حرف جواب[2]، وهو ما يقتضيهِ ظاهرُ الصناعة[3]:

لَا يُبعِـــــدِ اللهُ التَّلَبُّـــــبَ وَالْـــــــ ـــــغَارَاتِ إذْ قَـــالَ الخَمِـــيسُ: نَعَـــمْ

قال ابنُ هشام: ((ثمَّ طلبا محلَّ الشاهد في البيت، فلم يجداه، فظهرَ لي حينئذٍ حُسن لغة كنانة في "نَعَم" الجوابيَّة وهي "نَعِمْ" بكسر العين، وإنَّما "نَعَمْ" هنا واحد الأنعام، وهو خبرٌ لمحذوف، أي: هذه نَعَمْ، وهو محلُّ الشاهد))[4].

([1]) ينظر: استرداد المعنى: 12 .

([2]) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 165 .

([3]) ديوان المرقشين: 71، وهو من شواهد مغني اللبيب: 2/ 165 .

([4]) مغني اللبيب: 2/ 165 .

فإذًا نرى ابنَ هشام هنا نظرَ إلى محلِّ الشاهد؛ إذ لا محلَّ للشاهد مع كون (نَعَم) حرفَ جواب؛ لأنَّه لا ينسجم مع معنى البيت الذي يتضمَّنُ الدعاء، إذ يدعو القائل اللهَ تعالى أنْ لا يُبعِدَ الغارات؛ لأنَّها موردُ رزقٍ لهم، وذلك بحصولهم على الغنائم التي أهمُّها المواشي والأنعام، فإذا حملنا كلمة (نَعَمْ) على ما تقتضيهِ الصناعة، فلا معنى للبيت ولا محلَّ للشاهد فيه، إذ لم يتضمَّن البيتُ سُؤالًا تكون (نعم) جوابًا له، بل يتضمَّنُ دُعاءً باستمرار الغارات التي من شأنِها الظفرُ بالأنعام التي مفردُها (نَعَمْ)، فعلى هذا المعنى يكونُ في البيت محلٌّ للشاهد، وقد أعربَ ابنُ هشام بناءً على المعنى كلمة (نَعَم) خبرًا لمبتدإٍ محذوف، والتقدير: هذه نَعَم. فالمعنى هُنا أدَّى إلى تقديرِ محذوف قرَّرتهُ الحالُ المُشاهدة، أي: ما رآهُ الجيشُ من توافرِ هذه الأنعام. ويروي لنا ابنُ هشام أيضًا أنَّ أبا حيَّان سألهُ عن عطف كلمة (بحقَّد) في البيت الآتي[1]:

تَقِـــيٌّ نَقِـــيٌّ لَـــمْ يُكثِـــرْ غَنِيمَـــةً بِنَهْكَـــةِ ذِي قُرْبَـــى وَلَا بِحَقَلَّـــدِ

قال ابنُ هشام: ((فقُلتُ حتَّى أعرِفَ ما "الحقَّد" فنظرناهُ فإذا هي سيِّئُ الخُلُق، فقُلت: هو معطوفٌ على شيءٍ مُتوهَّم؛ إذ المعنى ليسَ بمُكثرٍ غنيمةً))[2].

يتَّضحُ من نصّ ابنِ هشام أنَّ المعنى هو الذي اقتضى الحكم الصناعي لكلمة (بحقَّد)، وكذلك نجد المعنى في قوله تعالى: ﴿ۛ ۖ ۗ ۘ ۙ ۚ ۛ ۜ ۝ ۞ ۟ ۠ ۡ ۢ ۣ ۤ ۥ ۦ ۧ ۨ ۩ ۪ ۫ ۬ ۭ ۮ ۯ ۰ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۺ ۻ ۼ ۽ ۾ ۿ ۝ ۞ ۟ ۠ ۡ ۢ ۣ ۤ ۥ ۦ ۧ ۨ ۩ ۪ ۫ ۬ ۭ ۮ ۯ ۰ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۺ ۻ ۼ ۽ ۾ ۿ﴾ [سورة البقرة: 282] يُقرِّرُ كون الجارّ والمجرور (إلى أجله) مُتعلِّقًا بحالٍ محذوف، والتقدير: مُستقِرًّا في الذِمَّة إلى أجله، ولو جعلنا (إلى أجله) – كما هو ظاهرُ الصناعة- مُتعلِّقًا بـ(تكتبوهُ) لفسَد المعنى، وذلك يتطلَّبُ استمرار كتابة الدَّين إلى أجله[3].

يظهرُ من ما تقدَّم أنَّ المعنى هو الذي قادَ صاحبَ الصناعة إلى التوجيه الصحيح للنصوص السابقة، ولو أخذنا بظاهر الصناعة لأدَّى إلى فساد المعنى الذي تحمِلُهُ النصوصَ المُتقدِّمة.

وقد ضربَ لنا ابنُ هشام أمثلةً وافيةً[4] لما ينبغي على صاحب الصناعة مُراعاته وهو معنى النصّ وجعله ((أوَّلَ واجبٍ على المُعرِب أنْ يفهمَ معنى ما يُعربه، مُفردًا أو مركَّبًا))[5].

ومن ما تقتضيهِ الصناعةُ أنْ تكونَ (ثمودًا) في قوله تعالى: ﴿ۛ ۖ ۗ ۘ ۙ ۚ ۛ ۜ ۝ ۞ ۟ ۠ ۡ ۢ ۣ ۤ ۥ ۦ ۧ ۨ ۩ ۪ ۫ ۬ ۭ ۮ ۯ ۰ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۺ ۻ ۼ ۽ ۾ ۿ﴾ [سورة النجم: 51] مفعولًا لفعل محذوفٍ تقديرُهُ: وأهلكَ ثمودًا، أو معطوفًا على ﴿ۛ ۖ ۗ ۘ ۙ ۚ ۛ ۜ ۝ ۞ ۟ ۠ ۡ ۢ ۣ ۤ ۥ ۦ ۧ ۨ ۩ ۪ ۫ ۬ ۭ ۮ ۯ ۰ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۺ ۻ ۼ ۽ ۾ ۿ﴾ [سورة النجم: 50]؛ ((لأنَّ لـ"ما" النافية الصدر، فلا يعمل فيما قبلها))[6]، لكن المعنى يدعو أنْ تكونَ ﴿ۛ ۖ ۗ ۘ ۙ ۚ ۛ ۜ ۝ ۞ ۟ ۠ ۡ ۢ ۣ ۤ ۥ ۦ ۧ ۨ ۩ ۪ ۫ ۬ ۭ ۮ ۯ ۰ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۺ ۻ ۼ ۽ ۾ ۿ﴾ مفعولًا لـ﴿ۛ ۖ ۗ ۘ ۙ ۚ ۛ ۜ ۝ ۞ ۟ ۠ ۡ ۢ ۣ ۤ ۥ ۦ ۧ ۨ ۩ ۪ ۫ ۬ ۭ ۮ ۯ ۰ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۺ ۻ ۼ ۽ ۾ ۿ﴾، وهذا ما تأباهُ الصناعة، فإذا ما أخذنا بما تقتضيهِ الصناعةُ مُنسجمًا مع المعنى جعلنا الأولويَّةَ للصناعة، وإذا أدَّتِ الصناعةُ إلى إفسادِ المعنى أخذنا بما يقتضيهِ المعنى على حساب الصناعة وجعلنا الأولويَّة له، لا لها.

ويحتملُ قوله تعالى: ﴿ۛ ۖ ۗ ۘ ۙ ۚ ۛ ۜ ۝ ۞ ۟ ۠ ۡ ۢ ۣ ۤ ۥ ۦ ۧ ۨ ۩ ۪ ۫ ۬ ۭ ۮ ۯ ۰ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۺ ۻ ۼ ۽ ۾ ۿ ۝ ۞ ۟ ۠ ۡ ۢ ۣ ۤ ۥ ۦ ۧ ۨ ۩ ۪ ۫ ۬ ۭ ۮ ۯ ۰ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۺ ۻ ۼ ۽ ۾ ۿ﴾ [البقرة: 217] أنْ يعطف – من حيث المعنى- (المسجدِ) على الضمير في (به)، وتكون الهاء عائدةً على لفظ الجلالة، أو على سبيلهِ فيكونُ الكفرُ قد شمل الثلاثة: الله جلَّ

([1]) ديوان زهير بن أبي سلمى: 40، والبيت في مغني اللبيب: 2/ 165 .

([2]) مغني اللبيب: 2/ 165 .

([3]) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 167 .

([4]) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 165 وما بعدها .

([5]) المصدر نفسه: 2/ 165 .

([6]) المصدر نفسه: 2/ 175 .

وعلا، وسبيله، والمسجد الحرام. لكنّ الصناعة تأبى أنْ يكونَ (والمسجد) معطوفًا على الهاء إلَّا بتقدير (باء) أي: وبالمسجد؛ ((لأنَّهُ لا يُعطَفُ على الضمير المخفوض إلَّا بإعادة الخافض))[1].

من هذا كلِّهِ يتَّضحُ أنَّ المعنى والصناعةَ ينبغي أنْ يكونا مُنسجمين متوافقين، وسيتَّضحُ في المباحث القادمة أهمية المعنى الذي قد يترتَّبُ على فهمهِ تقديرُ محذوف أغنى المعنى عن ذكرهِ.

المبحث الأوَّل

المعنى ومعرفته دليل المحذوف

قد يكونُ المعنى معروفًا لدى السامع، فيدعو هذا إلى الحذف، ويكون المعنى دليلًا عليه، قال سيبويه: ((سألتُ الخليل عن قولهِ جلَّ ذكرُهُ: ﴿ ﴾ أينَ جوابُها؟ وعن قوله جلَّ وعلا: ﴿ ﴾ فقال: إنَّ العربَ قد تترُكُ في مثلِ هذا الخبر [الجواب] في كلامهم؛ لعلم المُخبَر لأيِّ شيءٍ وُضِعَ هذا الكلام))[2]، فقولُ الخليل: ((لعلم المُخبَر لأيِّ شيءٍ وُضِعَ هذا الكلام)) يدُلُّ على أنَّ المُتكلِّمَ يأخُذُ بنظر الاعتبار فهمَ السامع ومدى قُدرتهِ على تحليل الكلام ومعرفة مضمونه وأضربه، وأنَّ المُتكلِّمَ والمُخاطبَ على درايةٍ بالأنماط المُتعارَفِ عليها في الكلام العربيّ، وذكر سيبويه أنَّ الخليلَ وجد في أشعار العرب (رُبَّ) لا جوابَ لها[3] مُستدِلًّا بقول الشمَّاخ[4]:

وَدَوِّيَّـــةٍ قَفْـــرٍ تُمشِّـــي نَعامُهـــا كَمَشْـــيِ النَّصَـارَى فِـي خِفـافِ الْأَرَنْـدَجِ

جاء في الكتاب: ((وهذه القصيدةُ التي فيها هذا البيتُ لم يجئ فيها جوابٌ لرُبَّ؛ لِعِلمِ المُخاطَب أنَّهُ يُريدُ قطعتها، وما فيه هذا المعنى))[5]، وقول سيبويه: ((لِعِلمِ المُخاطَب أنَّهُ يُريدُ قطعتها، وما فيه هذا المعنى)) يدُلُّ بوضوح أنَّ من شروطِ الحذف ((أنْ يعلمَ السامعُ... ما يعلمهُ المُتكلِّم))[6] كيف لا؟، والسامعُ عِدْلُ المُتكلِّم وشريكهُ في عمليَّة التخاطب، و((أمَّا مقاصد المُتكلِّمين فلا يمكنُ التوصُّلُ إليها إلَّا بمعرفة السياقات التي قيلَ فيها الكلام، ومعرفة المُخاطِب والمُخاطَب، وإعمال القُدرات الاستنتاجيَّة التي يمتلكها المُخاطَب عند التعامل مع الكلام))[7]، ونجدُ الفرَّاء أيضًا ذكر أنَّ المُتكلِّمَ يترُكُ الجوابَ لمعرفتهِ أنَّ المُخاطَبَ يعرف الجواب، وذلك في حديثهِ عن قولهِ تعالى: ﴿ ﴾ [سورة الأنعام: 35] قال التقدير: ((فافْعَلْ مُضمرةً، بذلك جاءَ التفسير، وذلك معناه. وإنَّما تفعله العرب في كلِّ موضعٍ يُعرف فيه معنى الجواب؛ ألا ترى أنَّكَ تقولُ للرجل: إن استَطَعْتَ أنْ تتصدَّقَ، إنْ رأيتَ أنْ تقومَ معنا، بتركِ الجواب لمعرفتك بمعرفتهِ به))[8]. أمَّا إذا لم يُعرَف الجوابُ إلَّا بظهورهِ فيجب الإظهار[9]؛ لإزالةِ اللَّبس نحو: إنْ تُقِمْ تُصِبْ خيرًا؛ لالتباسهِ بـ تُصِبْ شرًّا. ومن ما اعتُمِدَ فيه على فهمِ السامع قولُ الخَرْنَق القيسيَّة[10]:

لا يَبْعَـــدَنْ قَـــومي الـــذينَ هُـــمُ سُـــمُّ العُـــداةِ وآفـــةُ الجُـــزْرِ

([1]) مغني اللبيب: 2/ 176 .

([2]) الكتاب: 3/ 103، والآيات على التوالي: من سورة الزمر: 73، البقرة: 165، الأنعام: 27 .

([3]) ينظر: الكتاب: 3/ 103 .

([4]) ديوان الشماخ بن ضرار: 83، وفي الديوان: **وداويّة، تمشّى نِعاجُها، اليَرَنْدَجِ.** وهو من شواهد الكتاب: 3/ 104 .

([5]) 3/ 104 .

([6]) شرح الرضي على الكافية: 2/ 322 .

([7]) مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب: 15 .

([8]) معاني القرآن: 1/ 331 .

([9]) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 332 .

([10]) ديوان الخرنق: 29 .

قال ابنُ السِّيد البَطَلْيوسيّ بشأنِ ذلك: إنَّما يليقُ قولُها (الذين هُمُ) بمَنْ هو موجودٌ حاضرٌ، وكانَ الأجدرُ بها أنْ تقولَ: (كانوا)، وقد أضمِرَتْ (كانَ) ((اتِّكالًا على فهمِ السامع))[1].

يتَّضحُ من ما تقدَّم أنَّ الاعتمادَ على فهمِ السامع وإدراكه يكونُ مُسوّغًا للحذف، والمحذوف مدلولٌ عليه بالمعنى الذي يفهمه المُخاطَب، ولا يكونُ ذلك الحذفُ إذا كانَ في الكلام لبسٌ أو احتمال.

ومن دلالة المعنى على المحذوف ما قدَّرهُ الخليلُ في قول الشاعر[2]:

أَلَا رَجُـــــلًا جَـــــزاهُ اللهُ خَيْـــــرًا يـــــدُلُّ عَلَـــــى مُحَصِّـــــلةٍ تَبِيْـــــتُ

إذ قَدَّرهُ الخليل: ألا ترونني رجُلًا؟[3]، ((فحذف الفعل مدلولًا عليه بالمعنى))[4]. ومن ما يدُلُّ فيه المعنى على المحذوف أيضًا حذفُ أداةِ الشرط في سياق الأمر نحو: ائتني آتِكَ، أو النهي نحو: لا تَفْعَلْ يكُنْ خيرًا لك، أو الاستفهام، أو التمنّي، أو العَرْض، وانجَزَمَ الجوابُ في ما تقدَّم؛ لأَنَّ المعنى فيها على تقدير (إنْ) الشرطيَّة، قال سيبويه: ((وزعمَ الخليل: أنَّ هذه الأوائلَ كلَّها فيها معنى "إنْ"، فلذلك انجَزَمَ الجواب؛ لأنَّه إذا قال: ائتني آتِكَ فإنَّ معنى كلامهِ إنْ يكُنْ مِنْكَ إتيانٌ آتِكَ، وإذا قال: أينَ بيتُكَ أزُرْكَ، فكأنَّهُ قالَ إنْ أعلَمْ مكانَ بيتِكَ أزُرْكَ؛ لأنَّ قولَهُ أينَ بيتُكَ يُريدُ به: أعلِمْني. وإذا قال ليتَهُ عندنا يُحدِّثُنا، فإنَّ معنى هذا الكلام إنْ يكُنْ عندنا يُحدِّثُنا، وهو يُريدُ ههنا إذا تَمنَّى ما أرادَ في الأمر))[5]، فقوله: ((فإنَّ معنى كلامه))، وقوله: ((فإنَّ معنى هذا الكلام)) يدُلُّ على أنَّ المعنى هو الذي سوَّغَ لحذفِ أداةِ الشرط، وكذلك جزم الجواب مدلولًا عليه بالمعنى؛ لأَنَّ معنى الطلب ههنا معنى الشرط، ولابُدَّ للشرط من جزاء.

وقد ورد مثله في كتاب الله تعالى: ﴿ ﴾ [سورة الصف: 10 - 11] جاء في كتاب سيبويه: ((فلمَّا انقضتِ الآيةُ قال: ﴿ ﴾))[6]، فجزم الجواب على معنى إنْ أدلُّكم.

ومن دلالة المعنى على المحذوف أيضًا ذهابُ يونُس إلى أنَّ همزةَ الاستفهام إذا دخلتْ على الشرط، فإنَّها في المعنى داخلةٌ على الجزاء، فهو يذهبُ إلى أنَّ التقديرَ في قوله تعالى: ﴿ ﴾ [سورة آل عمران: 144]: أتنقلبون على أعقابكم إنْ مات، فهو يرى أنَّ التقديرَ إنَّما كانَ على الوجه الذي يراه؛ ((لأنَّ الغرضَ التنبيه أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط))[7]، فيكون بناءً على المعنى الذي ذهبَ إليه يونس في الآية الكريمة ونحوها جواب الشرط محذوفًا دلَّ عليه المعنى الذي يُفصِحُ عنه اللفظ المذكور.

وتابعَ الزجَّاجُ يونُس في دخول همزة الاستفهام على الجواب من حيث المعنى، قال: ((وألِفُ الاستفهام دخلتْ على حرف الشرط ومعناها الدخول على الجزاء، المعنى أتنقلبون على أعقابكم إنْ ماتَ محمَّدٌ أو قُتِلَ؛ لأنَّ الشرطَ والجزاءَ مُعلَّقٌ أحدُهما بالآخر فدخَلَتْ ألفُ الاستفهام على الشرط وأنبأتْ عن معنى الدخول على الجزاء، كما أنَّكَ إذا قُلت هل زيدٌ قائمٌ فإنَّما تستفهم عن قيامه لا مَنْ هو، وكذلك قولُكَ ما زيدٌ قائمًا إنَّما نفيتَ القيامَ ولم تنفِ زيدًا، لكنَّكَ أدخَلتَ "ما" على زيد لتُعلِمَ مَن الذي نُفِيَ عنه القيام))[8].

([1]) الحلل في شرح أبيات الجمل: 36 .

([2]) البيت من شواهد الكتاب: 2/ 308، وهو لعمرو بن قِعاس المراديّ. ينظر: خزانة الأدب: 3/ 51 – 53 (عبد السلام هارون) .

([3]) ينظر: الكتاب: 2/ 308 .

([4]) المدارس النحوية (شوقي ضيف): 39 – 40 .

([5]) الكتاب: 3/ 94 .

([6]) المصدر نفسه: 3/ 94 .

([7]) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 151 .

([8]) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 474 .

ومن دلالة المعنى على المحذوف أيضًا ما قدَّرهُ أبو بكر بن الأنباريّ في قوله تعالى: ﴿ﷺ ﷺ﴾ [الجُمُعة: 5]، إذ قَدَّرَ اسمًا موصولًا، وهو (الذي)، قال: ((فيحملَ صلة الحمار، والتقدير: كمثل الحمار الذي يحملُ أسفارًا))[1]؛ والذي حملَ أبا بكر على تقدير موصول هو أنَّ كلمة الحمار في معنى النكرة يشهد لذلك قراءة عبد الله بن مسعود: (***كَمَثَلِ حمارٍ يحملُ أسفارًا***)[2]، فيكونُ الاسمُ الموصولُ وهو (الذي) محذوفًا دلَّ عليه العموم الذي تتضمَّنه كلمةُ (الحمار)، إذ (أل) فيها تعني الجنس، و((المُعرَّف الجنسي يقرُبُ في المعنى من النكرة))[3]، وكذلك ما رآهُ أبو بكر في بيتِ امرئ القيس[4]:

إذا قامَتــا تَضــوَّعَ المِسْــكُ مِنهُمــا نســيمَ الصَّــبَا جَــاءَتْ بِرَيَّــا القَرَنْفُــلِ

إذ جعل ((جاءت)) صلةَ الصَّبا؛ ذلك أنَّ الصَّبا لمَّا كانتْ مُختلفةَ الهبوب كانت في معنى النكرة، والنكرةُ حقُّها أنْ تُوصَلَ، والتقدير: نسيمَ الصَّبا التي جاءَت فحذَفَ الاسم الموصول (التي)، ودَلَّ عليه معنى ((الصَّبا)) التي هي بمنزلة المجهول الذي ينبغي أنْ يُوصَلَ ليُعرَفَ، قال: ((وجاءَتْ صلةُ الصَّبا، وما فيه يعود على الصَّبا. وإنَّما جازَ للصَّبا أنْ تُوصَلَ لأنَّ هُبوبها يختلفُ فيصيرُ بمنزلة المجهول، فيُوصَل كما يُوصلُ الذي))[5].

ومن دلالة المعنى على المحذوف أيضًا قولُ صاحب الباقلّاء: يا باقلّاء حارًّا، ويا باقلّاءُ حارٌّ. وجَّه ذلك أبو بكر إلى أنَّ النَّصْبَ يكونُ التقدير فيه: يا هؤلاءِ اشتروا باقلّاء حارًّا، ((فحذفَ الفعلَ لدلالة المعنى عليه))[6]، ويكون التقدير في يا باقلّاءُ حارٌّ: يا هؤلاءِ هذا باقلاءُ حارٌّ، ((فحذفَ هذا لدلالةِ المعنى عليه))[7].

صارَ من الواضحِ في ما تقدَّمَ أنَّ للمعنى أثرًا في الدلالةِ على المحذوف، وبمعرفة المعنى يظهرُ هذا المحذوف ويتَّضحُ للسامع، ولولا معرفةُ السامع للمعنى لما كانَ مُسوِّغٌ للحذف.

المبحث الثاني
التأويل دليل المحذوف

قد يقود المعنى إلى التأويل، ويتبع التأويل تقدير محذوف، من ذلك ما قاله أبو بكر بن الأنباريّ، وهو بصدد شرح قول عنترة[8]:

يَــا دَارَ عَبْلَــةَ بِــالْجِوَاءِ تَكَلَّمِــي وَعِمِــي صَــبَاحًا دَارَ عَبْلَــةَ وَاسْــلَمِي

قال: ((والباء التي في الجواء صلةُ الدار. وإنَّما جازَ للدار أنْ تُوصَلَ وهي مُضافةٌ إلى معرفة؛ لأَنَّ تأويلَها يا دارًا لعبلةَ بالجواء))[9]. وإنَّما أوَّلها بـ((يا دارًا لعبلةَ))؛ لأنَّ المُضافَ إليهِ ليسَ ظرفًا واقعًا فيه المُضاف، ولا المضاف إليه جنسًا للمُضاف؛ فيُقدِّر حرفُ الجرّ بين المُضاف والمُضاف إليه بـ(في)، أو (مِنْ) على التوالي، فبقيت اللام نحو قولِنا: يدُ زيدٍ أي: يدٌ لزيدٍ[10]. فلمَّا كانَ تأويلُها: يا دارًا وهي نكرة، احتاجتْ عند الكوفيّين أنْ توصلَ؛ إذ التقدير: يا دارًا لعبلة التي بالجواء، إذًا التأويل دليلٌ على المحذوف، والمعنى هو الذي قادَ إلى هذا التأويل فكان الحذف؛ ذلك أنَّ علاقةَ الدار بعبلة لا تكونُ إلَّا على سبيل التملُّك؛ ولذا ترى أبا بكر قدَّر اللام. قال: ((ومثلهُ قولُ النابغة:

([1]) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 29 – 30 .
([2]) معاني القرآن للفراء: 3/ 155، والبحر المحيط: 10/ 172 .
([3]) مُغني اللبيب: 2/ 84 .
([4]) ديوان امرئ القيس: 32 .
([5]) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 29 – 30 .
([6]) الزاهر في معاني كلمات الناس: 2/ 10 .
([7]) المصدر نفسه: 2/ 10 .
([8]) ديوان عنترة: 183 .
([9]) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 297 .
([10]) ينظر: شرح ابن عقيل: 2/ 43 .

يـــا دارَ مَيَّـــةَ بالعَلْيَـــاءِ فالسَّـــنَدِ أَقْـوَتْ وَطَـالَ عَلَيْهـا سَـالِفُ الأَبَـدِ))[1]

ونقل أبو بكر أيضًا في حديثِهِ عن قولِ امرئ القيس: ((**نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ**)) عن بعض أهل اللغة أنَّ الفعل ((نَبْكِ)) مجزومٌ على تأويلِ الأمر؛ إذ التقدير: قِفا فَلْنَبْكِ واحتَجَّ مَنْ قال ذلكَ بقولِهِ تعالى: ﴿☎✂❑↖➔✸✌🖂☺♦✌♦③◆❒ ☎✂❑➔🖬➔🖹▫✌♦③ ⬀🙸➔♎⬀❻♦❶﴾ [سورة الحجر: 3]، فالمعنى: ذَرْهُم فَلْيَأْكُلوا، وكذلك في قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿🙸➔🕭🕭✂❑↖❷🙸🖳🗠⇦♦③ ☎✂❑↖☪♦✍✂◆↗🙸▫⇦🙸🕭⮝✂🙸🏵🏵☎﴾ [سورة الجاثية: 14]، فمعناهُ: فَلْيَغْفِروا[2].

يتَّضِحُ من ما ذكرَهُ أبو بكرٍ أنَّ المَعْنى قادَ إلى التأويل، وكانَ مِنْ نتائجِ هذا التأويل لامُ أمرٍ مُقدَّرٌ دخولُها على الفعل المُضارع في الآيتين، وقول امرئ القيس.

وذكرَ أيضًا رأيًا آخرَ لبعضِهم أنَّ ((نَبْكِ)) مجزومٌ على تقديرِ جزاء محذوف، وهو عنده: قِفا إنْ تَقِفا نَبْكِ، قال كقولِك للرجل: اقصِدْ فُلانًا ينْفَعْكَ، والمعنى: إنْ تَقْصِدْهُ ينْفَعْكَ. قال أبو بكر: ((قال الفرَّاء: الأمرُ لا جوابَ له في الحقيقة، وذلك أنَّكَ إذا قُلتَ للرجل: أَطِعِ اللهَ يُدْخِلْكَ الجنَّةَ، التقدير: أَطِعِ الله إنْ تُطِعْهُ يُدْخِلْكَ الجَنَّةَ؛ لأَنَّهُ لا يدخُلُ الجَنَّة بأَمرِك، إنَّما يدخُلُ الجَنَّةَ إذا أَطاعَ اللهَ تَبارَكَ وتعالى))[3].

يظهرُ مِنْ قولِ الفرَّاء أنَّ تأويلَ قولِكَ للرَّجُل: أَطِعِ اللهَ يُدخِلْكَ الجَنَّة هو إنْ تُطِعْهُ؛ ذلكَ أَنَّ دُخولَ الجَنَّةِ غيرُ مبنيٍّ على أمرِكَ بل مَبْنيٌّ على فِعْلِ الطاعة من جهة المُخاطَب، لا مِنْ جهة الآمر.

إذًا كانَ التأويلُ الذي سبَّبهُ المعنى المفهوم من الكلام وراءَ هذا المحذوف، فكانَ التقديرُ الذي رأيتَ، وعلى التأويل الأوَّل، أو الثاني يُقدّر محذوفٌ هو لامُ الأمر، أو الشرط. كُلُّ ذلك اقتضاهُ المعنى الذي وضَّحَهُ التأويل بالتقديرين.

وكذلك في قراءة أبي عبد الرحمن والحسن[4]: ﴿▫□⇦🖂🕭 ▫①🙸🕾🕓☒❶•🖹◆❒ •🕭🗷☞♦🕭 ▫✓🡅🖹🙸❸⇳¤←☺🡇🕾🖍✂ ▫🖍🙸🕊✍ 🕾❸❷🙸✦☒🖪🙸🕾 🕮❒❒🗷♦🖋🖍•🖹♦❷↗⮝ ⬀🙸🙸🕭⑨🕛♦🕾🗷❒❒🕮 ⬀🙸➔♎↗♦🖋🖍•🖹♦❷↗⮝⬀﴾ [سورة الأنعام: 137] ببناء (زُيِّنَ) على المفعول الذي هو القتل، ورفع شُركاؤهم ((بإضمار فعلٍ دلَّ عليه زيّن))[5]، ويكون تأويلُهُ: ((لمَّا قيلَ زُيِّنَ لهُم قَتْلُ أولادِهِم مَنْ زَيَّنَهُ؟ فقِيل: زَيَّنَهُ لهم شُرَكاؤهُم))[6].

وقد أَوَّلَ أبو حيَّان ((مِنْ)) بمعنى الباء في قولِهِ تعالى: ﴿🛈🡐❍♦🕾 🙸❍🗷③🖂⑨♦③ 🖍✖🗷✓♦🖃 🖃🖪🙸🕊✍ ⮜💣🕛♦🖮🖍🖷ℳ🕑🖂➔↖✍ ⇳🖪🙸✍◆❒ ⇳🖪🙸✍ 🛈🡐❍♦☼❑❶➔☒🖳🗠♦•⑥ 🕗🙸❍🙸🖳▫🖬🖂⌘ ⇳🖪🙸✍◆❒ 🕮❒✍🗠✍★🖋🖍✂ 🏵❷🗠✍﴾ [سورة الرعد: 11]، قال: ((والظاهرُ أنَّ قولَهُ تعالى: مِنْ أمرِ الله مُتعلِّقٌ بقوله: يحفظونهُ قيل: مِنْ للسبب كقولك: كسرته من عرى، ويكونُ معناها ومعنى الباء سواءً، كأنَّه قيل: يحفظونه بأمرِ الله وبإذنه، فحفظُهم إيَّاهُ مُتسبِّبٌ عن أمرِ الله لهُم بذلك))[7]. ومن ما يُؤيِّدُ تأويل السببيَّة في ((مِنْ)) قراءة الإمام علي (عليه السلام)، وابن عبَّاس، وعكرمة، وزيد بن علي، وجعفر بن محمّد: يحفظونه بأمر الله[8]. قال أبو حيَّان: وكون مِنْ لإفادةِ السبب واردٌ وثابِتٌ في لسان العرب[9].

([1]) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 297، والبيت في ديوان النابغة: 30 .

([2]) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 18 .

([3]) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 18 .

([4]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2/ 97 – 98، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 262 .

([5]) الكشاف: 2/ 67 .

([6]) المصدر نفسه: 2/ 67 .

([7]) البحر المحيط: 6/ 361 .

([8]) ينظر: المصدر نفسه: 6/ 361 .

([9]) ينظر: المصدر نفسه: 6/ 361 .

وقد يكون للحفظِ مُتعلِّقٌ آخر، فيكون المعنى – واللهُ أعلم- يحفظونهُ بأمر الله ((عنْ خَلْقِ الله))[1].
وقد تكونُ الهاء في ((يحفظونهُ)) دليلًا على مُضافٍ محذوف، قال ابنُ جُريج: ((يحفظونَ عليه عمله))[2]، فحذفَ المضاف وهو (عمل) واكتُفيَ بالمُضافِ إليه عن المُضاف[3]. وقد يُراد بـ﴿⑥♦♦⊠◆▣◆❍✡□⓿→☒▦⊠♦◆✡ ⇳♊♉✌ ⊠▣□✋⓿▩ ✂✍✏★﴾ ((معنى التهكّم به))[4]، ويكون التقدير بناءً على هذا المعنى: ((لا يحفظونهُ، فحُذِفَ لا))[5]. وقد يكونُ تأويلُ الآيةِ على التقديمِ والتأخير، أي: لهُ مُعقِّباتٌ من أمرِ اللهِ يحفظونهُ من بين يديهِ ومن خلفهِ[6]. وعليه يُقدَّرُ محذوفٌ بناءً على هذا التأويلِ يكونُ نعتًا لـ((مُعقِّبات))؛ لأنَّ ((الغرضَ بالنعت تخصيصُ نكرة))[7]. وفي نحو قولِنا: زيدٌ في الدار حاضرًا فإنَّ ((حاضرًا)) حالٌ من الضمير المُستكنّ في الاستقرار الذي نابَ عنه الجارُّ والمجرور[8]، والذي حملَ النحويِّين على هذا التوجيه هو ((معنى الفعل))[9] المفهوم من الجارِّ والمجرور، وهو العاملُ في الحال، وعلى نحو من هذا ذهبَ بعضُ المُفسِّرين إلى إعراب ((تُرابٌ)) في قوله تعالى: ﴿⊡☺⊠✝♦✂↑🕮⇖❶ ✍☒⊠☺⊠✝♦✎⇗ ◷❁▦⊠□◆✂♌✌ ⇖◆▣■⓿⊠❍♉ ✍➔⓿◆✂✇⊘﴾ [سورة البقرة: 264] فاعلًا بالفعل استقرَّ المفهوم من الجارِّ والمجرور (عليه) الذي فيه معنى الاستعلاء والاستقرار[10].

ومن ما يُحمَلُ على التأويل؛ لأنَّه لا ينسجمُ مع العقلِ والفطرة السليمة، إذا أُخِذَ بظاهرِهِ، ذلك أنَّ القُرآنَ الكريمَ فيه ((ما هو ظاهرٌ جليٌّ، فلا يحتاجُ إلى إيضاحٍ وتأويل... وإنَّما يحتاجُ إلى تأويل الخفيِّ والمُخالف))[11]. من ذلك قولُهُ تعالى: ﴿□◆♊⊠🔔✏↗◆ ❻ ◆⊡⑩⌨⊠ □◆✂✍⓿⊠♊⊠☺⊠■⌨→ ◷❁▦⊠✍ ◷❁▦⊠✍﴾ [سورة الفجر: 22]، والمجيءُ في القرآنِ على خمسة عشر وجهًا[12]، أوَّلُها مجيءُ الهيبةِ من المَلِكِ والملَك، وهو ((تمثيلٌ لظهورِ آياتِ الله وتبيينِ آثارِ قهرهِ وسُلطانهِ، مُثِّلت حاله في ذلك بحالِ المَلِكِ إذا حضرَ بنفسه، فإنَّهُ يظهرُ بمُجرَّد حُضورِهِ من آثارِ الهيبةِ والسياسة ما لا يظهرُ بحضور عساكرهِ كلِّها))[13]، فالمجيءُ هنا ((من المجاز العقليّ))[14] أي: إنَّ المجيءَ منهُ تعالى لا يكونُ على سبيل الحقيقة؛ لأنَّهُ ((ثبتَ بالدليلِ العقليِّ أنَّ الحَرَكةَ على الله تعالى مُحال، لأنَّ كُلَّ ما كانَ كذلك كانَ جسمًا والجسمُ يستحيلُ أنْ يكونَ أزليًّا فلا بُدَّ فيه من التأويل))[15]. فقولُ الفخرِ الرازي: ((فلا بُدَّ فيه من التأويل)) يُبيِّنُ أنَّ الآيةَ الكريمةَ ونحوها من الآياتِ التي ظاهرُها التجسيم لا يمكنُ أنْ تُحمَلَ على ظاهرِها، بل تُؤوَّلُ لتنسجمَ مع ما يقطعُ به العقلُ والفكرِ السليم، فيكونُ المجيءُ هنا ((بالأمرِ لا بالذات))[16]، والتقدير في الآية: وجاءَ أمرُ ربِّكَ. أي: ((هُناكَ مُضافٌ محذوفٌ والتقديرُ جاءَ أمرُ ربِّكَ))[17]، أو يكون أكثر من مضاف محذوف، والتقدير: ((وجاءَ جلائلُ آياتِ ربِّكَ))[18]، وهذا المحذوفُ دلَّ عليه معنى الآيةِ الباطن، لا الظاهر، وآياتُ القُرآنِ الكريم منها ما وردَ بلفظِ المجاز، ومنها ما وردَ بلفظ الحقيقة[19]، و((كُلُّ الناس لا يعرفُ المجاز ولا معنى الخطاب الوارد فيه، فاحتيجَ إلى تعريفه))[20].

وفي قولِهِ تعالى: ﴿③◆⑨← ✂✍✏★ ▫♦□⇗◫♦ 🕮□③⑨✍⑨✎⑨ ✆✑☠⇗﴾ [سورة الفتح: 10]، جاءت ((يد)) هنا لا مِنْ باب التجسيم والجارحة، تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا، بل

([1]) مجمع البيان: 6/ 281 .

([2]) البحر المحيط: 6/ 361 .

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 6/ 361 .

([4]) المصدر نفسه: 6/ 361 .

([5]) المصدر نفسه: 6/ 361 .

([6]) ينظر: المصدر نفسه: 6/ 361 .

([7]) شرح المفصل: 3/ 47 .

([8]) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 57 .

([9]) المصدر نفسه: 2/ 57 .

([10]) ينظر: البحر المحيط: 2/ 664 .

([11]) النزعة العقلية في الدراسات اللغوية عند الفراء: 31 .

([12]) ينظر: بصائر ذوي التمييز: 2/ 411 .

([13]) التفسير الكبير: 31/ 159 .

([14]) الميزان: 20/ 321 .

([15]) التفسير الكبير: 31/ 159 .

([16]) بصائر ذوي التمييز: 2/ 412 .

([17]) الميزان: 20/ 321 .

([18]) التفسير الكبير: 31/ 159 .

([19]) ينظر: النزعة العقلية في الدراسات اللغوية عند الفراء: 31 .

([20]) المصدر نفسه: 31 .

جاءتْ لِمُناسبة السياق، إذ قبله ﴿ [سورة الفتح: 10]، والمُبايعة إنَّما تتمُّ باليدِ والمُصافحة، فجاءتِ ((يدُ اللهِ)) لمُناسبة السياق وموافقته، ومعنى ((يدُ اللهِ)): ((قُوَّة الله في نصرة نبيِّهِ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم فوقَ نُصرتهم إيَّاه))[1]، ويُقال: ((فُلان يدُ فلان، أي: وليُّهُ وناصرُهُ، ويُقال لأولياء الله أيدي الله... فإذًا يدُهُ صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم يدُ الله، وإذا كانَ يدُهُ فوقَ أيديهم فيدُ الله فوقَ أيديهم))[2]، وتكونُ اليدُ هُنا أيضًا من باب تقريب المعنى من أذهان السامعين ((لا لنتصوَّرَ منهُ تشبيهًا))[3]، أو يكونُ معنى اليد في الآية الكريمة ((عقدَ الله في هذه البيعة فوقَ عقدِهم))[4]، وقيل إنَّ المعنى: ((يدُ الله بالثواب وما وعدهم على بيعتهم من الجزاء فوقَ أيديهم بالصدق والوفاء))[5]، ويظهرُ من معاني اليد التي ذكرت هنا وهي: ((نصرة الله))، و((عقد الله))، و((يد الله بالثواب)) أنَّ لها مُتعلَّقات هي على التوالي: ((في نُصرة نبيِّهِ))، ((في هذه البيعة))، ((بالثواب))، وقد دلَّ معنى الآية على هذه المُتعلِّقات، ذلك أنَّ المعنى الذي يقبلهُ العقل يدعو إلى تأويل هذه الآية بما ينسجم مع ذاته المُقدَّسة، وكانَ من دواعي هذا التأويل ذكر مُتعلَّقات لليد ذكرها المفسّرون، وقد حُذِفَت هذه المُتعلِّقات مدلولًا عليها بالمعنى الذي أغنى عن ذكرِها.

المبحث الثالث
الحال دليل المحذوف

تدُلُّ الحال أحيانًا على المحذوف. جاءَ في كتاب سيبويه: ((أنْ ترى الرجلَ قد قَدِمَ من سفرٍ فتقولَ: خيرَ مقدَمٍ))[6]، فقولُهُ: ((أنْ ترجل الرجلَ)) يعني بها الحال المُشاهَدة، وكذلك: ((أنْ ترى رجُلًا قد أوقعَ أمرًا أو تعرَّضَ له فتقول: "مُتعرِّضًا لِعَنَنٍ لم يعنِهِ"، أي دنا من هذا الأمر مُتعرِّضًا لِعَنَنٍ لم يعنِهِ. وتركَ ذكرَ الفعل لما يرى من الحال))[7]، فقوله: ((وتركَ ذكر الفعل لما يرى من الحال)) دليلٌ على أنَّ الحالَ تُغني عن ذكرِ الفعل، وبها يُستعاضُ عنه.

وقد ذكرَ سيبويه في مواضعَ عِدَّة من كتابهِ ما يُحذَفُ دالَّةً الحالُ عليه[8]، وقد عَدَّ الجاحظ أصنافَ الدلالات خمسةً، منها الحال وسمَّاها النِّصْبة. قال: ((وجميعُ أصناف الدلالات على المعاني من لفظٍ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أوَّلها اللفظ، ثمَّ الإشارة، ثمَّ العَقْد، ثمَّ الخطّ، ثمَّ الحال التي تُسمَّى نِصْبةً. والنِّصْبةُ هي الحالُ الدالّة، التي تقومُ مقامَ تلك الأصناف، ولا تُقصِّرُ عن تلك الدلالات))[9]، وواضحٌ من النصِّ أنَّهُ جعلَ الحال تُعوِّضُ عن أصناف الدلالات الأخرى كاللفظ، والإشارة، والعقد، والخطّ، وتقومُ مقامها لما لها من أهمية في بيان المعنى وإيضاحه.

ومن ما يُحذَفُ فيه الفعل دالَّةً الحال عليه قولك: أقيامًا وقد قعدَ الناس؟!. قال المُبرِّد: ((لم تقل هذا سائلًا، ولكن قلته موبِّخًا مُنكِرًا لما هو عليه، ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجُز الإضمار؛ لأنَّ الفعلَ إنَّما يُضمَر إذا دلَّ عليه دالٌّ؛ كما أنَّ الاسمَ لا يُضمَرُ حتَّى يُذكَر، وإنَّما رأيتَهُ في حالِ قيام في وقتٍ يجبُ فيه غيرُهُ، فقُلتَ له مُنكرًا))[10]. والتقدير: أتقومُ قيامًا؟!، فحذف الفعل؛ لأنَّ الحالَ دلَّت عليه وهي رؤيتَهُ في حالِ قيام والناس قعودٌ، فالحالُ التي هو عليها أغنت عن ذكر الفعل، وذكره هُنا يُعَدُّ لغوًا.

([1]) مجمع البيان: 9/ 113 .
([2]) بصائر ذوي التمييز: 5/ 383 .
([3]) المصدر نفسه: 5/ 383 .
([4]) مجمع البيان: 9/ 113 .
([5]) المصدر نفسه: 9/ 113 .
([6]) 1/ 270 .
([7]) الكتاب: 1/ 272 .
([8]) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 275، 305، 338، 340 .
([9]) البيان والتبيين: 1/ 76 (عبد السلام هارون) .
([10]) المقتضب: 3/ 228 .

وقد تُذكَرُ الأحوالُ المُرافِقةُ للحدث، فتكونُ الحالُ دالَّةً دلالةً واضحةً على المقصود، ولولا ذكرُ الأحوال المُصاحبةِ للحدث، لم يكن بهذا الوضوح، من ذلك ما ذكرهُ ابنُ جنِّي بشأن قولِ الشاعر [1]:

تَقُــولُ – وَصَــكَّتْ وَجْهَهَــا بِيَمِيْنِهَــا-   أَبَعْلِـــيَ هَـــذَا بِـــالرَّحَى الْمُتَقَـــاعِسُ

قال: ((فلو قال حاكيًا عنها: أَبَعليَ هذا بالرحى المُتقاعسُ – من غيرِ أنْ يذكُرَ صكّ الوجهِ- لأعلَمنا بذلك أنَّها كانت مُتعجّبةً مُنكِرةً، لكنَّه لمَّا حكى الحال فقال: "وصكَّتْ وجْهَهَا" عُلِمَ بذلك قُوَّةُ إنكارِها، وتعاظُم الصورةِ لها))[2].

ومن شواهد ذلك في القُرآن الكريم قوله تعالى: ﴿[illegible]﴾ [سورة الذاريات: 29]. وصكُّ الوجه هو اللطم عليه، أو أنَّها جمعتْ أصابعَ كفِّها وضرَبَتْ جبهَتَها[3] استعظامًا لما بُشِّرَتْ به، وهي عجوزٌ لا تقوى على الإنجاب، وأنَّها عقيمٌ أيضًا لا تَلِد. فما كانت عليه من حال الاستحياء والخجل والتعجُّب جعلها تختزلُ كلامها، فقالت: ﴿[illegible]﴾ أي: ((أنا عجوز))[4]، فحُذِفَ المُبتدأُ وبقِيَ خبرُهُ، أو ((أنْ يكونَ التقدير: ﴿[illegible]﴾ تكونُ منها ولادة... [أو] أتَلِدُ ﴿[illegible]﴾))[5]. كُلُّ هذه التقديراتِ تدُلُّ عليها الحال التي كانت عليها امرأةُ إبراهيم (عليه السلام)، فهي لم تُصرّح بالمحذوف استحياءً؛ لكي لا يطول بها الكلام في وضعٍ تحتاجُ فيه إلى الاختصار والكلام القليل؛ لذا كانت الحالُ دالَّةً على هذا المحذوف ومُشعرةً به.

وفي قوله تعالى أيضًا: ﴿[illegible]﴾ [سورة مريم: 29] دليل الحال على المحذوف، ذلك أنَّ مريم (عليها السلام) امتنعتْ من التصريح بالقول بأنْ يُكلِّموا عيسى (عليه السلام) التزامًا بـ((ما أُمِرَتْ به من تركِ الكلام))[6]، فلمَّا امتنعت من الكلام صراحةً ﴿[illegible]﴾ [سورة مريم: 24، 26] صومًا أي: صمتًا عن ابن عبَّاس، والمعنى: ((أوجَبْتُ على نفسي للهِ أنْ لا أتكلَّم... وكانَ قد أُذِنَ لها أنْ تتكلَّم بهذا القدر ثمَّ تسكُت))[7]، وكانَ إذنُهُ (عليه السلام) لها بأنْ تقولَ فقط: ﴿[illegible]﴾ [سورة مريم: 26]، فدَلَّ الحال: ﴿[illegible]﴾ [سورة مريم: 29] على المحذوف وهو: ((بأنْ كلِّموهُ واستَشْهِدُوهُ على براءة ساحتي))[8].

([1]) البيت في الخصائص: 1/ 245، وقد نسبه (محمد علي النجّار) إلى نعيم بن الحارث بن يزيد السعدي .

([2]) الخصائص: 1/ 245 .

([3]) ينظر: لسان العرب: 2/ 2217، مادة (ص ك ك)، وتفسير شبر: 521 .

([4]) الكشاف: 4/ 392 .

([5]) المحرر الوجيز: 5/ 178 .

([6]) المصدر نفسه: 4/ 14 .

([7]) مجمع البيان: 6/ 512 .

([8]) المصدر نفسه: 6/ 512 .

وفي قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾ [سورة المنافقون: 5] دلَّت الحال: ﴿ [illegible] ﴾ على المحذوف، قال الفرَّاء: ((حرَّكوها استهزاءً بالنبيّ صلَّى الله عليه [وآله] وسلَّم ودُعائه))[1]، فترى هنا أنَّ المفعولَ لأجلِهِ وهو: (استهزاءً) قد حُذِفَ لدلالة الحال عليه، واستغنائها عنه.

وقد تُصاحِبُ الحدثَ أصواتٌ، وهي حالٌ مُنبئةٌ عن مضمون الحَدَث، وقد تدُلُّ هذه الحالُ المُعبَّرُ عنها بالصوت على محذوفٍ اكتُفِيَ بالصوت للدلالة عليه؛ ذلك أنَّ الصوتَ ((يُمثِّلُ... الصورةَ السمعيَّةَ لمضمونِ أفكارِ المفردات))[2] من ذلك قولُهُ تعالى: ﴿ [illegible] ﴾ [سورة النحل: 53] والجَأر: رفعُ الصوت، يُقال جَأَرَ العِجْلُ أو البقر: إذا صاحتْ، وجأَر الداعي إلى الله: ضَجَّ ورفعَ صوته[3].

وهذه الحالُ (رفعُ الصوت) تدُلُّ على محذوف. جاءَ في المُحرّر الوجيز: ((و"تجأرون" معناهُ ترفعونَ أصواتكم باستغاثةٍ وتضرُّع))[4]، أو معناه: ((ترفعونَ أصواتكم بالدُعاء))[5]، فالجارُّ والمجرور: ((باستغاثةٍ وتضرُّع))، و((بالدُعاء)) في موضع الحال، والتقدير: تَجأرون مُستغيثين مُتضرّعين داعين، فحُذِفَ مُتعلّقُ الفعل (تجأرون)، وهو الجارُّ والمجرور دالّةً الحال عليه، وهي رفعُ الصوت. ومن دلالةِ الحال (خفض الصوت) على المحذوف قولُهُ تعالى: ﴿ [illegible] ﴾ [سورة طه: 108]، والهمس: ((الصوتُ الخفيُّ))[6]. وهو ((يكادُ يكونُ كلامًا يُفهَمُ بتحريك الشفتين لضعفهِ))[7]، وعن ابن عبَّاس: أنَّ الهمسَ وطء الأقدام، أو هو مأخوذٌ من همس الإبل؛ وهو صوتُ أخفافِها عند المشي[8]. وسواءٌ أكانَ المرادُ بالهمس الكلامَ الخفيَّ الذي يُعرَفُ بتحريكِ الشَّفتين، أم صوتَ أخفافِ الإبِل في مشيِها، فهذا كلُّهُ كنايةٌ عن ((استغراقِهم في المَذلّة والمَسْكَنة لله))[9]. فهُنا دلَّت الحال (الهمس) على محذوفٍ فُعِلَ الهمسُ من أجلِهِ وهو بسبب ((استغراقِهم في المَذلَّة))[10]، والتقديرُ – واللهُ أعلم- فلا تسمعُ إلّا همسًا من ذُلِّهم ومَسْكَنَتِهم، ويُؤيِّدُ هذا ما بعده وهو قولُهُ تعالى: ﴿ [illegible] ﴾ [سورة طه: 111]، و((عَنَت)) معناه: ((ذلّت، والعاني: الأسير))[11]، و((الوجوه)): لفظٌ مُطلَقٌ يُرادُ به

([1]) معاني القرآن: 3/ 159 .

([2]) أثر القرينة في توجيه المعنى عند الفراء (ت 207هـ) في كتابه معاني القرآن: 143، وينظر: القرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني: 131 .

([3]) ينظر: كتاب الأفعال: 99، وأساس البلاغة: 89، مادة: (ج أ ر) .

([4]) 3/ 400 .

([5]) مجمع البيان: 6/ 366 .

([6]) المفردات في غريب القرآن: 523، مادة: (همس) .

([7]) التفسير الكبير: 8/ 101 .

([8]) ينظر: مجمع البيان: 7/ 30، والتفسير الكبير: 8/ 101 .

([9]) الميزان: 14/ 210 .

([10]) المصدر نفسه: 14/ 210 .

([11]) المحرر الوجيز: 4/ 65 .

عمومُ الخلائقِ أي: خضعَ أربابُ هذه الوجوهِ جميعًا خُضوعَ الأسيرِ في يدِ قاهرِهِ، وقد أسنِدَ الفعلُ للوجوه لظهور أثر الذُلِّ والهوان عليها بما تكونُ عليه من الانكسار والمسكنة[1].

يتَّضِحُ لنا من كُلِّ ما تقدَّمَ أنَّ الحالَ تدُلُّ على المحذوف، ويُستعاضُ بها عنه، وأنَّها تُسهِمُ في توضيح المقصود وبيان أمرِهِ وتعاظمه، وحذف هذا ونحوه أبلغُ من ذكرِهِ؛ لأَنَّ الإشارةَ أو الرمزَ قد تكونُ أكثرَ دلالةً على المعنى من التصريح بالقول[2].

ـ الخُلاصة ـ

بعد هذه الجولة في رحابِ المعنى ودلالته على المحذوف يُمكِنُني أنْ أُلخِّصَ أهمَّ الأفكار التي تضمَّنَها البحث:

1 – لا يمكنُ الاعتمادُ على الصناعة النحويَّة بمعزلٍ عن المعنى، بل قد يُغلَّبُ المعنى أحيانًا على الصناعة في التوجيه الإعرابي.

2 – للمعنى أثرٌ في الدلالةِ على المحذوف، وبمعرفة المعنى يظهَرُ هذا المحذوف، ويتَّضِحُ للسامع، ولولا معرفةُ السامع للمعنى لمَا كانَ مُسوِّغٌ للحذف، ويشتركُ السامعُ مع المُتكلِّم في معرفة أنماط الكلام العربي، ولولا هذا الاشتراك لما حَذَفَ المُتكلِّمُ من كلامهِ شيئًا.

3 – المعنى قد يدعو إلى التأويل، وهذا الأخيرُ بدورهِ قد يقودُ إلى تقدير محذوف.

4 – الحالُ قد تَدُلُّ على محذوف بما فيها من أمارة، أو حركة، أو صوت، كلُّ ذلك قد يدُلُّ على محذوف، ولعلَّ الإشارةَ أو الرمزَ أكثرُ دلالةً على المعنى من التصريح به، فيكونُ الحذفُ الدالَّة عليه الحال أبلغَ من الذِّكْر.

ـ مصادر البحث ومراجعهُ ـ

ـ القرآن الكريم

1 - أساس البلاغة ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، ط1، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، 1422هـ - 2001م .

2 - استرداد المعنى دراسة في أدب الحداثة، عبد العزيز إبراهيم، ط1، بغداد، 2006م.

3 - البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1412هـ - 1992م.

4 - بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمد علي النجّار، بيروت – لبنان، د.ت.

5 – البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت.

6 – التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ط1، بيروت – لبنان، 1399ه – 1979م.

7 - تفسير القرآن الكريم، السيد عبد الله شبر، ط10، لبنان، 1419ه – 1999م.

8 – التفسير الكبير، الفخر الرازي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 2008م – 1429ه.

9 – تفسير الكشاف، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2003م – 1424ه.

10 – الحلل في شرح أبيات الجمل، عبد الله بن السِّيد البَطَلْيَوْسي، تحقيق: د. يحيى مراد، ط1، بيروت – لبنان، 2003م – 1424ه.

11- الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، بيروت – لبنان، د.ت.

12 – ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، د.ت.

13 – ديوان الخرنق بنت بدر بن هفَّان، تحقيق: حسين نصّار، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996م.

14 – ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه علي حسن فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1408ه- 1988م.

15 – ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق وشرح: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، 1968م.

16 – ديوان عنترة، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، 1964م.

17 – ديوان المرقشين الأكبر عمرو بن سعد (ت 57 ق.ه)، والأصغر عمرو بن حرملة (ت 50 ق.ه)، تحقيق: كارين صادر، ط1، دار صادر، بيروت – لبنان، 1998م.

([1]) ينظر: مجمع البيان: 7/ 31 .

([2]) ينظر: الخصائص: 1/ 247 .

18 – ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: كرم البستاني، ط3، دار صادر، بيروت، 1432ه– 2011م.
19 – الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباريّ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط2، بغداد، 1987م.
20 - شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط15، دار الفكر، 1392ه – 1972م.
21 – شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، 1398ه- 1978م.
22 – شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباريّ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4، دار المعارف، 1400ه- 1980م.
23 – شرح المفصّل، يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
24 – كتاب الأفعال، علي بن جعفر المعروف بابن القطّاع، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م – 1424ه.
25 – كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة، 1408ه- 1988م.
26 – لسان العرب، محمد بن مكرّم بن منظور، مراجعة: د. يوسف البقاعي وآخرين، ط1، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1426ه- 2005م.
27 – مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلّاتي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1379ق- 1339ش.
28 – المحرر الوجيز، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، ط1، بيروت – لبنان، 1413ه – 1993م.
29 – المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط2، دار المعارف بمصر، د.ت.
30 – معاني القرآن، يحيى بن زياد الفرَّاء، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ومراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف، دار السرور د.ت.
31 – معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري، تحقيق: د. عبد الجليل عبده الشلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1408ه- 1988م.
32 – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ، تحقيق: أبي عبد الله علي عاشور الحبوبيّ، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1421ه- 2001م.
33 – المفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمّد المعروف بالراغب الأصفهانيّ، تحقيق: محمد خليل عيتاني، ط3، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1422ه- 2001م.
34 – المقتضب، محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، القاهرة، 1399ه- 1979م.
35 – مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، د. محمد محمد يونس علي، ط1، دار الكتاب الجديد المتّحدة، 2004م.
36 – الميزان في تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائيّ، ط1، مؤسسة الأعلمي، بيروت – لبنان، 1417ه- 1997م.
37 – النزعة العقلية في الدراسات اللغوية عند الفراء، د. وسام مجيد جابر البكري، ط1، بغداد، 1430ه- 2009م.

- الرسائل الجامعية:

1 – أثر القرينة في توجيه المعنى عند الفراء (ت 207ه) في كتابه معاني القرآن (رسالة ماجستير)، كاظم إبراهيم عبيس السلطاني، كلية التربية – صفي الدين الحلي، جامعة بابل، 1432ه- 2011م.
2 – القرائن الدلاليَّة للمعنى في التعبير القرآني (أطروحة دكتوراه)، عدوية عبد الجبار الشرع، كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، 1426ه- 2006م.